مؤسسة الفقيه التطواني
Fondation LAFQUI TITOUANI

مبادرة المملكة المغربية لتخويل الأقاليم الجنوبية الصحراوية حكما ذاتيا

إشـادات بمبـادرة الحكـم الـذاتـي

مجلس الأمن القرار ٢٤١٤ (٢٠١٨)

واذ يحيط علما بالمقترح المغربي الذي قُدم إلى الأمين العام في ١١ نيســـان/أبريل ٢٠٠٧،

واذ يرحب بجهود المغرب التي تتسم بالجدية والمصداقية للمضي قدماً بالعملية صوب التسوية

مجلس الأمن القرار ٢٤٦٨ (٢٠١٩)

واذ يحيط علما بالمقترح المغربي الذي قدم إلى الأمين العام في ١١ نيســـان/أبريل ٢٠٠٧،

واذ يرحب بالجهود المغربية المتسمة بالجدية والمصداقية والرامية إلى المضي قدما بالعملية صوب التسوية؛

- أكد سفير فرنسا لدى الامم المتحدة، فرانسوا ديلاتر، بمجلس الأمن الدولي، موقف بلاده التي تعتبر أن مخطط الحكم الذاتي يمثل "أرضية جدية وذات مصداقية" لحل النزاع المفتعل حول الصحراء المغربية. وقال إن "فرنسا تواصل اعتبار مخطط الحكم الذاتي، الذي قدمه المغرب سنة 2007، أرضية جدية وذات مصداقية للتوصل إلى حل متفاوض بشأنه".
- قالت السفيرة ميشيل سيسون، نائبة الممثلة الدائمة للولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة، بمجلس الأمن، إن الولايات المتحدة تجدد التأكيد على أنها "تعتبر المخطط المغربي للحكم الذاتي (بالصحراء) جديا وذا مصداقية وواقعيا". وأضافت الدبلوماسية الأمريكية، "نواصل اعتبار مخطط الحكم الذاتي جديا وذا مصداقية وواقعيا، كما يمثل مقاربة محتملة لتلبية تطلعات ساكنة الصحراء وتدبير شؤونهم في سلام وكرامة".
- أكد نائب وزير الخارجية الأمريكي جون سوليفان أن "سياستنا لم تتغير. إننا نعتبر أن المشروع المغربي للحكم الذاتي للصحراء يشكل أحد الخيارات الممكنة لتسوية الوضعية".وأكد في هذا الصدد على أن المخطط المغربي "يعد مخططا جديا وواقعيا وذا مصداقية بإمكانه أن يلبي انتظارات ساكنة الصحراء".
- أكدت الدول الأعضاء في لجنة الـ24 التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة، خلال الندوة الإقليمية لمنطقة البحر الكاريبي التي نظمتها اللجنة ما بين 2 و4 ماي 2019 في غرينادا، دعمها الكامل للمبادرة المغربية للحكم الذاتي لمنطقة الصحراء. وأكد ممثلو كوت ديفوار وسيراليون ودومينيكا وغرينادا وسانت كيتس ونيفيس وبابوا غينيا الجديدة وسانت لوسيا أن المبادرة المغربية للحكم الذاتي تشكل الحل ذي المصداقية والجدي للنزاع الإقليمي حول الصحراء المغربية، كما أقر ذلك مجلس الأمن في قراراته المتعاقبة منذ سنة 2007.
- اعتبر السيد فرانسيسكو سوكري رئيس لجنة السياسة الخارجية بالجمعية الوطنية الفنزويلية (البرلمان) ، أن "ما يطرحه المغرب بخصوص إمكانية إقامة مبادرة الحكم الذاتي في إطار المملكة المغربية يعد موقفا حكيما ومرغوبا فيه وهذا الموقف هو ما سنعبر عنه في المنتديات الدولية ومن خلال الأمم المتحدة عندما نتولى مهامنا كاملة في فنزويلا، بعد وضع حد للاستيلاء على السلطة الذي تشهده البلاد".
- أكدت مجموعة تضم عشرين بلدا خلال الدورة ال 40 لمجلس حقوق الإنسان يدعمون الوحدة الترابية للمملكة على أهمية مبادرة الحكم الذاتي التي تقدم بها المغرب، مشيرين إلى أن هذا الحل حظي باعتراف مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة كطريق وحيد ومتفرد من شأنه تسوية هذا النزاع الإقليمي المفتعل.

- كتب ريكاردو سانتشيث سيرا مؤسس ورئيس المجلس البيروفي للصداقة مع البوليساريو في مقال نشر على الموقع الاخباري والتحليلي "بيروإنفورما"، "نحن الكثيرون من بين المؤيدين الدوليين لجبهة البوليساريو نعتقد أن الأخيرة يجب أن تغتنم الفرصة التاريخية التي تتيحها لها العملية السياسية للأمم المتحدة وتقبل الحكم الذاتي، بضمانات دولية، الذي اقترحه المغرب". وأضاف "أعتقد أن الوقت قد حان لبدء منعطف كبير في هذا الكفاح لنكون في مستوى الظروف التاريخية ولتكون الجرأة والشجاعة في اتخاذ القرارات الحاسمة من أجل المستقبل ورفاهية الساكنة الصحراوية".
- قال السيناتور خوسي لويس بريز بحضور السيد خايمي دوران باريرا رئيس لجنة الشؤون الدولية والدفاع الوطني وعدد من أعضاء الكونغرس الكولومبي "نجدد دعمنا الكامل للجهود المبذولة، منذ سنة 2007، من قبل المملكة المغربية من أجل التوصل إلى حل سياسي عادل، دائم ومقبول بشأن النزاع الإقليمي حول الصحراء، وذلك على أساس المبادرة المغربية للتفاوض حول وضع الحكم الذاتي بمنطقة الصحراء، التي وصفت بـ الوجيهة والجدية وذات المصداقية والواقعية من طرف مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ضمن قراراته المتتالية، وكذا من قبل المجتمع الدولي، بما في ذلك كولومبيا".
- قال الخبير في العلاقات الدولية و مدير مرصد السلام والأمن في إفريقيا بكلية الدفاع بالأرجنتين الأستاذ أدالبيرتو كارلوس أغوزينو صاحب مؤلف "جيوسياسية الصحراء والساحل" أن مشكل الصحراء نتاج للحرب الباردة و تغذيه الجزائر بشكل حصري بوهم الريادة بالمنطقة المغاربية و إفريقيا"، معتبرا "أن مبادرة الحكم الذاتي التي اقترحتها المملكة المغربية تعد الحل الواقعي الوحيد الكفيل بتسوية هذا النزاع المفتعل".
- قال بابلو رودريغيز، مسؤول بوزارة الخارجية الامريكية في رد توصل به مكتب وكالة المغرب العربي للانباء في واشنطن، "إننا نؤكد على أن مقترح الحكم الذاتي جدي وواقعي وذو مصداقية، ومن شأنه تلبية تطلعات ساكنة الصحراء لتدبير شؤونها الخاصة في سلام وكرامة". وأضاف الدبلوماسي الأمريكي أن المخطط المغربي للحكم الذاتي" يمثل مقاربة من شأنها إيجاد تسوية لقضية الصحراء".
- أكد ممثل السينغال لدى الأمم المتحدة غورغي سيس أن مبادرة الحكم الذاتي التي اقترحها المغرب لتسوية النزاع حول الصحراء المغربية توفر إطارا ملائما من أجل إيجاد تسوية نهائية لهذا النزاع بما فيه مصلحة سكان منطقة المغرب العربي. وقال إننا "على قناعة بأن هذه المبادرة التي أعدت بحسن نية، تبقى الإطار الملائم، أكثر من أي وقت مضى، لإيجاد تسوية نهائية لهذا النزاع، على قاعدة تفاهم دينامي وواقعي".
- عبّر برلمان مجموعة دول الأنديز(البوليفيا وكولومبيا والإكوادور والبيرو) بالإجماع، خلال اجتماع في مدينة بوكون بجنوب الشيلي، عن "دعمه الكامل لمبادرة الحكم الذاتي التي تقدمت بها المملكة المغربية كحل للنزاع المفتعل حول الصحراء المغربية، مشيرا في هذا الإطار إلى قرار مجلس الأمن رقم 1754 بتاريخ 30 أبريل 2007 ، الذي المبادرة المغربية ب"الجدية وذات مصداقية" .

- اعتمد مجلس النواب البرازيلي بأغلبية أعضائه، ملتمسا يدعم مبادرة الحكم الذاتي جاء فيها: ''دعم البرازيل لمبادرة الحكم الذاتي، التي يعتبرها المجتمع الدولي مقترحا جديا وبراغماتيا وذا مصداقية، سيكون مطابقا لقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومتماشيا مع موقف المجتمع الدولي حول هذه القضية''.
- اعتبرت لجنة الشؤون الخارجية في البرلمان السويدي أن مخطط الحكم الذاتي ''أساس للتفاوض'' من أجل وضع حد للنزاع المفتعل حول الصحراء المغربية.
- صوت مجلس النواب الشيلى بأغلبية ساحقة على قرار يؤيد مبادرة الحكم الذاتى ووصف النواب الشيليون المبادرة المغربية بأنها "جهد جاد وذو مصداقية، مما سيسمح بلا شك لساكنة الصحراء بممارسة حقهم في تقرير المصير، من خلال إدارة شؤونهم بطريقة ديمقراطية من خلال الأجهزة التشريعية والتنفيذية والقضائية، التي تتمتع بسلطات حصرية تحت سيادة المغرب ".
- أكد أعضاء الكونغريس البيروفي على أن بلادهم تدعم "زخم الأمل الذي تخلقه المبادرة المغربية للحكم الذاتي في اتجاه إيجاد حل سياسي متفاوض بشأنه وعادل ودائم لقضية الصحراء وكذا على دعم الجهود المبذولة في هذا الإطار". وأكد أعضاء الكونغريس البيروفي أنه "ليس هناك أدنى شك في كون هذا الموقف يبقى منسجما مع قرارات مجلس الامن للأمم المتحدة بشأن النزاع الاقليمي حول قضية الصحراء وكذا مع الجهود المبذولة من طرف الأمين العام للأمم المتحدة ومبعوثه الشخصي.
- أكد وزراء الخارجية في دول مجلس التعاون الخليجي والاردن، دعمهم لمبادرة الحكم الذاتي الجدية وذات المصداقية، التي تقدمت بها المملكة المغربية، كأساس لأي حل تفاوضي لانهاء النزاع الاقليمي حول الصحراء.

لا لأي حل لقضية الصحراء، خارج سيادة المغرب الكاملة على صحرائه، ومبادرة الحكم الذاتي، التي يشهد المجتمع الدولي بجديتها ومصداقيتها.

من خطاب جلالة الملك محمد السادس نصره الله بمناسبة
الذكرى الثانية والأربعين للمسيرة الخضراء 6 نونبر 2017

خاطئ من يعتقد بأن المملكة المغربية ستتخلى يوما عن حبة رمل من أراضي الصحراء المغربية، إنها قضية كافة المغاربة.

وكما يسود هذا المد الوطني كل أطياف المجتمع المغربي فإن المغرب المؤمن بقضيته والمستعد للدفاع عن وحدته الترابية مؤمن بأن النموذج التنموي للصحراء المغربية الذي أطلقه صاحب الجلالة الملك محمد السادس سنة 2015، والذي رصدت له ميزانية قدرها 8 مليار دولار، يعبر بصدق عن حسن النية والجدية والمصداقية التي من شأنها تحقيق التنمية الشاملة وتثمين البعد الثقافي للمنطقة وتفعيل حكامة مسؤولة في خدمة الديمقراطية المحلية.

إن مبادرة الحكم الذاتي التي أطلقتها المملكة المغربية تكرس هذا التوجه الصادق اتجاه جزء من ترابها وأراضيها، هذه المبادرة تتماشى مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة وتأخذ بعين الاعتبار خصوصيات المنطقة وتراعي منطق التوافق وتفي بأعلى المعايير الدولية نقل السلطات للسكان المحليين للصحراء المغربية، وهي تقرير للمصير تمنح الساكنة الحق في تطورها اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا.

واجمالا فإن مبادرة الحكم الذاتي هي حل واقعي وعلمي أسسه المثينة مبنية على التوافق والتشاور في ظل شروط السيادة المغربية.

وإيمانا بوجاهة المقترح المغربي ومصداقيته وجديته، أعدت مؤسسة الفقيه التطواني دليلا مبسطا يعرف بمبادرة المملكة المغربية بشأن التفاوض لتخويل الصحراء حكما ذاتيا كان قد سلمها السفير المندوب الدائم للمملكة المغربية لدى الأمم المتحدة المرحوم السيد المصطفى ساهل يوم الأربعاء 11 أبريل 2007، بنيو يورك إلى الأمين العام السابق للأمم المتحدة السيد بان كي مون. ويأتي هذا الدليل تتويجا لبرنامجها التكويني في موضوع الترافع المدني حول مغربية الصحراء " بدعم من الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني.

رئيس مؤسسة الفقيه التطواني
أبو بكر الفقيه التطواني
ماي 2019

تعتبر هذه المبادرة (مبادرة الحكم الذاتي) ثمرة مسلسل تشاوري موسع على المستوى الوطني والمحلي انخرطت فيه كافة الأحزاب السياسية والمواطنين والمنتخبين بالمنطقة، من خلال المجلس الاستشاري للشؤون الصحراوية، بهدف الوقوف على مختلف وجهات النظر المتعلقة بصياغة مشروع للحكم الذاتي في الصحراء. واستكمل هذا المسلسل بإجراء مشاورات على المستويين الإقليمي والدولي حول المبادرة المغربية من أجل الاطلاع على وجهات نظر البلدان المعنية والمهتمة بهذا النزاع الإقليمي.

https://www.diplomatie.ma/arab/LeSaharaMarocain/tabid/1775/vw/1/ItemID/4419/language/en-US/Default.aspx

تندرج مبادرة في إطار بناء مجتمع ديمقراطي حداثي، يرتكز على مقومات دولة القانون والحريات الفردية والجماعية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وهي مبادرة واعدة بانبثاق مستقبل أفضل لسكان الجهة، فضلا عن أنه من شأنها أن تضع حدا للمعاناة من الفراق والنفي وأن تساعد على تحقيق المصالحة.

مقتطف من نص المبادرة المغربية بشأن التفاوض لتخويل الصحراء حكما ذاتيا سلمها السفير المندوب الدائم للمملكة المغربية لدى الأمم المتحدة المرحوم السيد المصطفى ساهل يوم الأربعاء 11 أبريل 2007، بنيو يورك إلى الأمين العام للأمم المتحدة السيد بان كي مون.

http://www.corcas.com/Portals/4/Doc/autonomie.pdf

مضامين المبادرة

يمارس سكان جهة الحكم الذاتي للصحراء، داخل الحدود الترابية للجهة، عدة اختصاصات ومن خلال هيآت تنفيذية وتشريعية وقضائية، ووفق المبادئ والقواعد الديمقراطية.

اختصاصات جهة الحكم الذاتي للصحراء

- الإدارة المحلية والشرطة المحلية ومحاكم الجهة ؛
- المستوى الاقتصادي : التنمية الاقتصادية والتخطيط الجهوي وتشجيع الاستثمارات والتجارة والصناعة والسياحة والفلاحة ؛
- المستوى الاجتماعي : السكن والتربية والصحة والتشغيل والرياضة والضمان الاجتماعي والرعاية الاجتماعية ؛
- ميزانية الجهة ونظامها الجبائي ؛
- البنى التحتية : الماء والمنشآت المائية والكهرباء والأشغال العمومية والنقل ؛
- التنمية الثقافية : بما في ذلك النهوض بالتراث الثقافي الصحراوي الحساني ؛
- البيئة .

تتوفر جهة الحكم الذاتي للصحراء على الموارد المالية الضرورية لتحقيق تنميتها في كافة المجالات. وتتكون هذه الموارد بالخصوص مما يلي:

- الضرائب والرسوم والمساهمات المحلية المقررة من لدن الهيئات المختصة للجهة.
- جزء من العائدات المحصلة من طرف الدولة والمتأتية من الموارد الطبيعية الموجودة داخل الجهة.
- العائدات المتأتية من استغلال الموارد الطبيعية، المرصودة للجهة.
- الموارد الضرورية المخصصة في إطار التضامن الوطني.
- عائدات ممتلكات الجهة.

تحتفظ الدولة باختصاصات حصرية، خاصة منها ما يلي:

- مقومات السيادة، لاسيما العلم والنشيد الوطني والعملة .
- المقومات المرتبطة بالاختصاصات الدستورية والدينية للملك، بصفته أمير المؤمنين والضامن لحرية ممارسة الشعائر الدينية وللحريات الفردية والجماعية .
- الأمن الوطني والدفاع الخارجي والوحدة الترابية .
- النظام القضائي للمملكة .
- العلاقات الخارجية .

العلاقات الخارجية

تباشر الدولة مسؤوليتها في مجال العلاقات الخارجية بتشاور مع جهة الحكم الذاتي للصحراء، وذلك بالنسبة لكل القضايا ذات الصلة المباشرة باختصاصات هذه الجهة.

يجوز لجهة الحكم الذاتي للصحراء، بتشاور مع الحكومة، إقامة علاقات تعاون مع جهات أجنبية بهدف تطوير الحوار والتعاون بين الجهات.

مندوب الحكومة

يزاول مندوب للحكومة اختصاصات الدولة في جهة الحكم الذاتي للصحراء، المنصوص عليها الاختصاصات الحصرية للدولة .

تمارس الاختصاصات، التي لم يتم التنصيص على تخويلها صراحة، باتفاق بين الطرفين، وذلك عملا بمبدإ التفريع.

تمثل ساكنة جهة الحكم الذاتي للصحراء في برلمان المملكة المغربية وبباقي المؤسسات الوطنية. وتشارك في كافة الانتخابات الوطنية.

هيئات الجهة

- برلمان الحكم الذاتي للصحراء
- السلطة التنفيذية في جهة الحكم الذاتي
- رئيس حكومة جهة الحكم الذاتي
- المحكمة العليا الجهوية

برلمان الحكم الذاتي للصحراء

يتكون برلمان الحكم الذاتي للصحراء من أعضاء منتخبين من طرف مختلف القبائل الصحراوية، وكذا من أعضاء منتخبين بالاقتراع العام المباشر من طرف مجموع سكان الجهة. كما يتعين أن تتضمن تشكيلة برلمان جهة الحكم الذاتي للصحراء نسبة ملائمة من النساء.

السلطة التنفيذية في جهة الحكم الذاتي

رئيس حكومة جهة الحكم الذاتي هو ممثل الدولة في الجهة

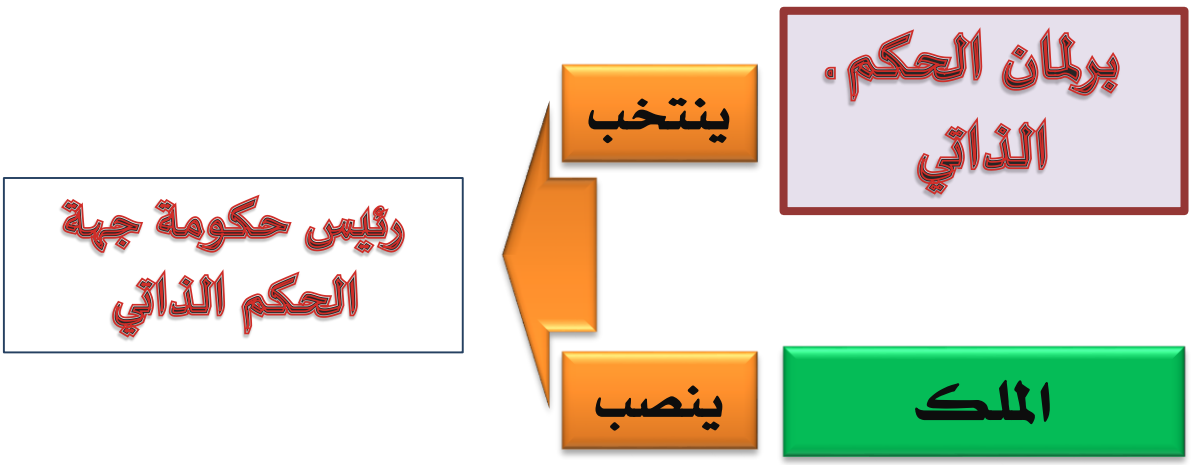

رئيس حكومة جهة الحكم الذاتي

يتولى رئيس حكومة جهة الحكم الذاتي للصحراء تشكيل حكومة الجهة، ويعين الموظفين الإداريين الضروريين لمزاولة الاختصاصات الموكولة إليه، بموجب نظام الحكم الذاتي. ويكون رئيس حكومة الجهة مسؤولا أمام برلمان الجهة.

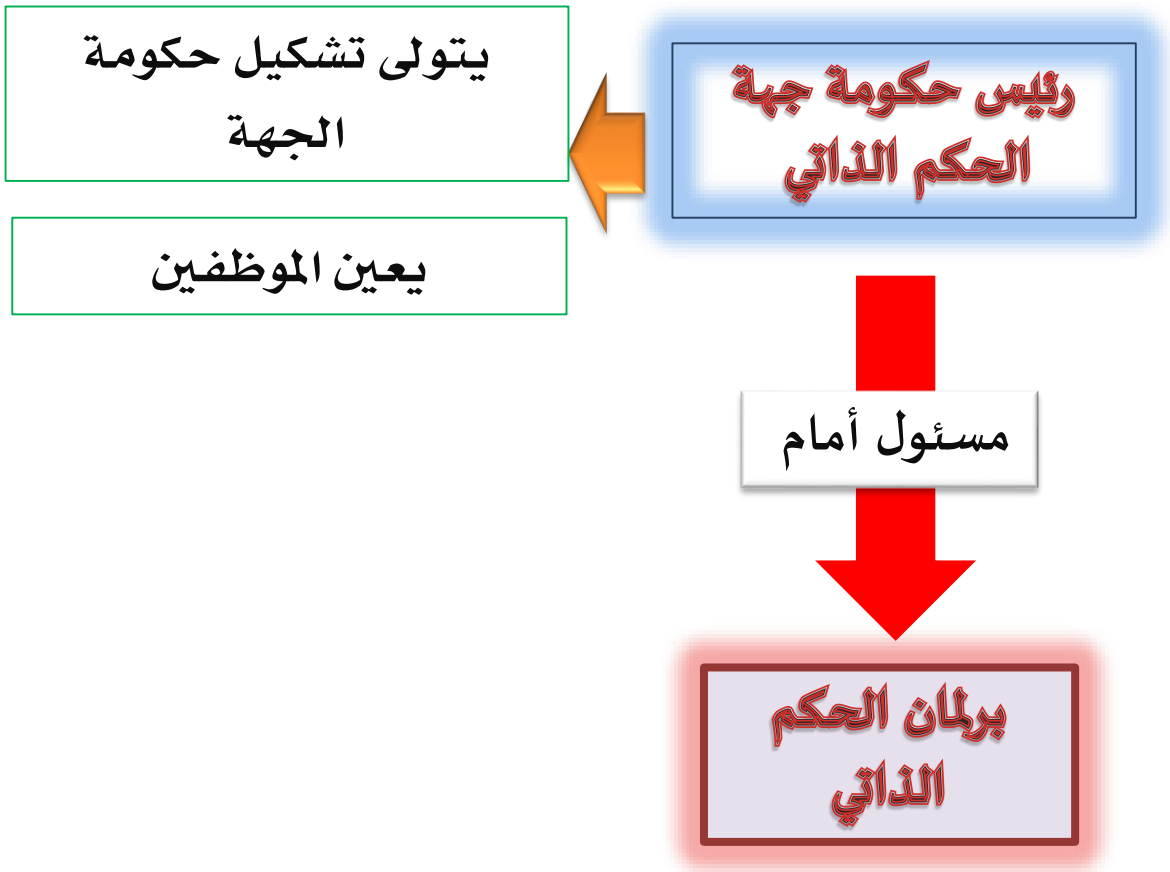

يجوز برلمان الحكم الذاتي أن يحدث محاكم تتولى البت في المنازعات الناشئة عن تطبيق الضوابط التي تضعها الهيئات المختصة لجهة الحكم الذاتي للصحراء. وتصدر هذه المحاكم أحكامها بكامل الاستقلالية، وباسم الملك.

برلمان الحكم الذاتي

يحدث محاكم للبت في المنازعات

تتولى المحكمة العليا الجهوية، باعتبارها أعلى هيئة قضائية بجهة الحكم الذاتي للصحراء، النظر انتهائيا في تأويل قوانين الجهة، دون إخلال باختصاصات المجلس الأعلى والمحكمة الدستورية للمملكة.

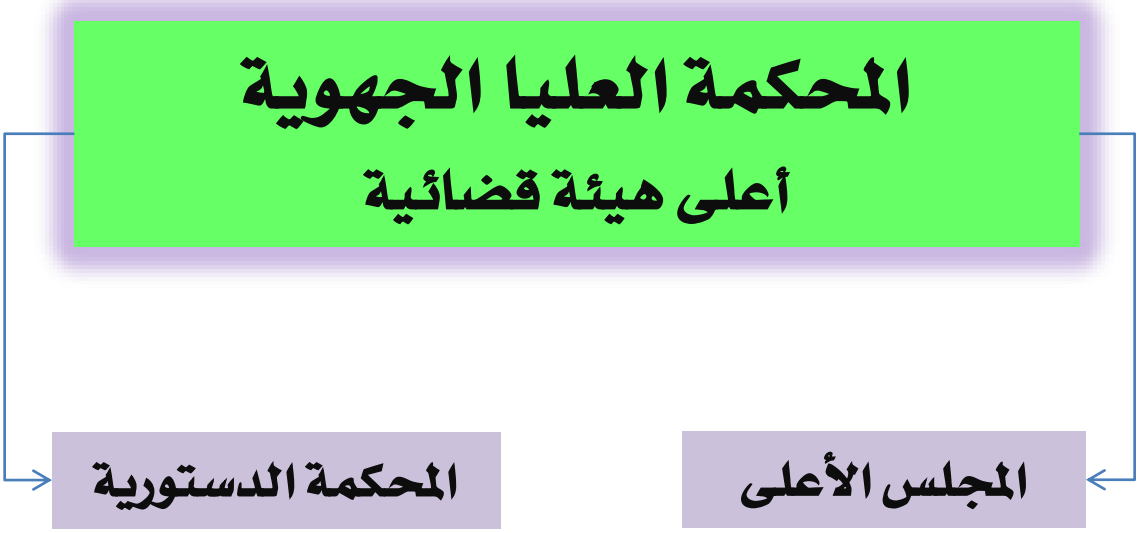

يجب أن تكون القوانين والمراسيم التنظيمية والأحكام القضائية الصادرة عن هيئات جهة الحكم الذاتي للصحراء مطابقة لنظام الحكم الذاتي في الجهة، وكذا لدستور المملكة.

دستور المملكة

نظام الحكم الذاتي

حكومة الجهة

برلمان الحكم الذاتي

المحكمة العليا الجهوية

أعلى هيئة قضائية

حقوق الإنسان

يتمتع سكان الجهة بكافة الضمانات التي يكفلها الدستور المغربي في مجال حقوق الإنسان، كما هي متعارف عليها دوليا.

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تتوفر جهة الحكم الذاتي للصحراء على مجلس اقتصادي واجتماعي يتشكل من ممثلي القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والمهنية والجمعوية، ومن شخصيات ذات كفاءات عالية.

مسار الموافقة على نظام الحكم الذاتي وتفعيله

يكون نظام الحكم الذاتي للجهة موضوع تفاوض، ويطرح على السكان المعنيين بموجب استفتاء حر، ضمن استشارة ديمقراطية.

تتم مراجعة الدستور المغربي وإدراج نظام الحكم الذاتي فيه، ضمانا لاستقرار هذا النظام وإحلاله المكانة الخاصة اللائقة به داخل المنظومة القانونية للمملكة.

تتخذ المملكة المغربية كافة الإجراءات اللازمة من أجل إدماج الأشخاص الذين تتم عودتهم إلى الوطن إدماجا تاما في حظيرته، وذلك في ظل ظروف تكفل الحفاظ على كرامتهم وسلامتهم وحماية ممتلكاتهم

تصدر المملكة عفواً شاملاً يستبعد أي متابعة أو توقيف، أو اعتقال أو حبس، أو أي شكل من أشكال الترهيب، ينبني على وقائع مشمولة بهذا العفو.

بعد موافقة الأطراف على مشروع نظام الحكم الذاتي، يساهم مجلس انتقالي مكون من ممثلي الأطراف، في تدبير عودة سكان المخيمات إلى الوطن، ونزع السلاح والتسريح، وإعادة إدماج العناصر المسلحة التي توجد خارج تراب الجهة، وكذا في أي مسعى يهدف إلى إقرار هذا النظام وتطبيقه، بما في ذلك العمليات الانتخابية.

مؤسسة الفقيه التطواني

Fondation LAFQUI TITOUANI

مقر المؤسسة الكائن ب 17 شارع فلسطين بطانة - سلا